



(كان) في لغة الحديث النبوي بين قياس القاعدة النحوية ومخالفتها

صالح معيوف إبراهيم عوض * 

جامعة درنة، كلية الآداب القبة، قسم اللغة العربية، ليبيا

*Saleh.ibrahim@uod.edu.ly

الافتباس: عوض، صالح معيوف. (2026). (كان) في لغة الحديث النبوي بين قياس القاعدة النحوية ومخالفتها. مجلة كلية الآداب

جامعة مصراتة (Faculty of Arts Journal). (22)، 393-403.

<https://doi.org/10.36602/faj.2026.n22.21>

نشر إلكتروني في: 2026-10-18

تاريخ القبول: 2026-10-17

تاريخ التقديم: 2026-09-03

ملخص البحث

يعالج البحث قضايا نحوية متعلقة بالفعل الناقص كان، وردت في لغة الحديث النبوي مخالفة لقياس القاعدة النحوية التي بناها النحاة من كلام العرب، كما يعد البحث طريقة جديدة للاستفادة من لغة الحديث النبوي في جوانب اللغة المختلفة، عن طريق معالجة مشكل الأحاديث النبوية المروية بالمعنى، من خلال عرضها على نظائرها من كلام الله تعالى، ومن لغة الشعر، ومن كلام العرب المنشور؛ للوصول إلى حديث نبوي فصيح لغة، وهو خطوة في اتجاه دراسة لغة الحديث النبوي للوصول إلى الحكم عليه إما بالصحة والفصاحة، وإما بالخطأ واللحن، وجهد يضاف إلى الجهود القليلة المبذولة في خدمة الحديث من حيث دراسة ألفاظه، مقلنة بالجهود المبذولة في الجوانب الأخرى كجمعه وتلويحه وتفسيره وشرحه، ووصف النحاة لمادة الحديث اللغوية بالخطأ، أو وصفهم للرواي بالسهو والتغيير من أهم ما دعا الباحث إلى كتابة البحث، بالإضافة إلى ترك النحاة لغة الحديث في الاستشهاد بها في بنائهم القاعدة النحوية رغم ما للحديث النبوي في أنفسهم من مكانة سامية، ولكن لم يلتفتوا إلى لغته كما التفتوا إلى لغة الشعر، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وقد خلص البحث إلى أن الأحاديث النبوية لولادة في البحث سواء كانت رئيسة، أم كانت من أحاديث النظائر صحيحة فصيحة، وإن خالفت الكثير الغالب.

الكلمات المفتاحية: القياس؛ القاعدة؛ المخالفة؛ كان، الحديث النبوي.

1. المقدمة

الحمد لله المنان، بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام الحي القيوم، والصلاة والسلام على من عز عليه حال قومه، وصبر على دعوتهم للحق، فأعطى الأمان ونشر السلام بعد أن نصره الله على الكافرين، اللهم صل عليه وعلى أهله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فقد ترك العلماء الأوائل الاستشهاد بلفظ الحديث النبوي في بناء القاعدة النحوية، لأنه روي بالمعنى ولم يرو بلفظ الرسول ﷺ، ومطلوب النحاة اللفظ وليس الحكم، وهذا مسلك النحاة إلى أن أثار كلام أبي حيان وابن الضائع والسيوطي عن أسباب ترك النحاة القدامى الاستشهاد بلفظ الحديث النبوي المسألة فانقسم العلماء فيها إلى ثلاثة أقسام، فمنهم القائل بالمنع؛ لأن الحديث النبوي عندما روي بالمعنى خرج من العصمة النبوية، وخرج كذلك من عصمة السليقة العربية التي حددها العلماء بمكان وزمان محددين، وقسم ذهب إلى جواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً؛ لأنه حديث الرسول ﷺ أفصح العرب، وقسم ثالث أجاز الاستشهاد بما كتب في عهد الرسول ﷺ، ومنع غير ذلك.

والمادة اللغوية التي تتضمنها الأحاديث النبوية كثيرة، لا يمكن تركها دون الاستفادة منها في قضايا اللغة المختلفة استشهاده واستئناساً؛ لذلك وجب بذل الجهود في دراسة أحاديث الرسول ﷺ للوصول إلى الحكم عليها، إما بالصحة والفصاحة، وإما بالخطأ والسهو والتغيير.

2.1 مشكلة البحث

1. ترك النحاة الاستشهاد بالحديث النبوي في بناء القاعدة النحوية، فرغم مكانته السامية لم يلتفتوا إلى لغته، كما التفوا إلى لغة الشعر.

2. إطلاق بعض النحاة ممن تعرضوا لإعراب الحديث النبوي أحكاماً بالخطأ، ووصف الراوي بالسهو أو التغيير.

3. معالجة مشكل الأحاديث النبوية المروية بالمعنى عن طريق عرضها على نظائرها وأمثلة من كلام الله تعالى، ومن الشعر وكلام العرب المنشور للوصول إلى حديث وفصيح لغة.

3.1 أهداف البحث

1. الوصول إلى حديث نبوي فصيح يجوز الاستشهاد به في قضايا اللغة المختلفة.

2. التنبيه إلى الوهم الذي وقع فيه بعض النحاة عندما وصفوا الحديث بالخطأ والراوي بالسهو والتغيير.

3. الإشارة إلى الخطأ الذي وقع فيه محققو الحديث النبوي الشريف عندما أبدلوا تراكيب بدت لهم مخالفة لقياس القاعدة النحوية بتراكيب أخرى موافقة لها.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في أنه:

1. خطوة في اتجاه دراسة الحديث النبوي للوصول إلى الحكم عليه، من ثم الاستشهاد به.

2. استفادة من المادة اللغوية الموجودة في الأحاديث النبوية الشريفة في جوانب اللغة المختلفة

3. جهد يضاف إلى الجهود القليلة المبذولة في خدمة الأحاديث من حيث دراسة مادته اللغوية، مقارنة بالجهود التي بذلت في الجوانب الأخرى كجمعه وتدوينه وتفسيره وشرحه.

2. منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي التحليلي.

3. مفاهيم البحث:

1.3 مخالفة القياس

المخالفة لغة مصدر على صيغة المفاعلة، وهي صيغة تقتضي في الأغلب المشاركة من جانبين أو فريقين في أمر، والمخالفة والخلاف بمعنى واحد، أي: يمكن حمل أحدهما على الآخر من باب الاتساع، نحو: خالفه مخالفة وخلافا، إذا باينه ولم يوافقه، أو يقيم مقامه، قال تعالى: (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ) (التوبة: 81) أي: مخالفة رسول الله، والمخالفة ترك الموافقة، وتعني أيضا المضادة. (الكفوي، د.ت، ص804)

ومخالفة القياس اصطلاحا هي ما شذ أو خالف الأكثر ورودا عن العرب مما هو حجة، أو هي ما كان من كلام على خلاف القاعدة المطردة مما يحتج به، سواء كان قليلا أو كثيرا في نفسه. (الزبيدي د.ت، ص39)

2.3 القياس:

القياس لغة مصدر قاس، ويعني التقدير، كقولهم: قست الشيء بالشيء، أي: قدره تقديرا، أو قسته وأقوسه في لغة أخرى، وفي اصطلاح القدماء، هو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، أو هو: "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، ومن مرادفات القياس التي استعملها النحاة: القاعدة، والقانون، والمطرّد، والغالب، والباب، والأصل. (الجوهري، 1987م، 525/2)

وفي اصطلاح الحديثين هو: "مقاربة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية"، أو هو: "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك". (إبراهيم أنيس، 1966م، ص9)

3.3 القاعدة النحوية:

القاعدة لغة: الأساس، أو ما يقعد عليه الشيء، أي: يستقر ويثبت عليه، وفي الاصطلاح: الضابط والحكم الكلي الذي ينطبق على جزئيات كثيرة، والقانون اللغوي الذي يجمع فروعا من أبواب كثيرة، ويصف سلوكا معيناً في تراكيب اللغة، والقاعدة نتاج جماعي يتكون من ثلاث مراحل، مرحلة الاستقراء والاستنتاج، ثم مرحلة التقنين والتقييد، ثم مرحلة الإكمال والإتمام. (الفيومي، د.ت، 510/2)

وقد حدد العلماء إطارا زمنيا لجمع اللغة يبدأ من العصر الجاهلي حيث عولوا على الشعر الجاهلي كثيرا، وينتهي في القرن الرابع الهجري، حيث فسدت الألسنة، ولم يعد هناك فصيح من العرب لا في البوادي ولا في الحواضر، فالقاعدة النحوية نشأت بعد جمع العلماء اللغة من العرب الخالص الذين يسكنون بعيدا عن الحواضر ومخالطة الأمم الأخرى، فسلموا من المؤثرات الخارجية، كعرب وسط الجزيرة من قبائل قيس وقيم وأسد وطيء وهذيل، حيث لم يأخذوا اللغة عن لحم وغسان وجذام وغيرها مما تعيش على أطراف الجزيرة وتخومها، وكذلك لم يأخذوا عن مكة والمدينة والبصرة والكوفة؛ لأنهم حضر.

4. وقوع كان زائدة بين المبتدأ والخبر:

خالف مجيء كلمة (نبي) مرفوعة القياس في قول أبي ذر (رضي الله عنه): (...أَوْ نَبِيٌّ كَانَ آدَمُ...) (ابن الجوزي، 2005م، 362/3)؛ لأن القياس نصب كلمة (نبي) على أنه خبر (كان) مقدم، و(آدم) اسم (كان). (العكبري، 1986م، ص263)، ولكن وردت نظائر لهذه المخالفة في لغة العرب، منها: قوله تعالى: (فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) (مريم: 29)، وقول جابر (رضي الله عنه): (وَالصُّبْحُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيَهَا بِعَلَسٍ) (البخاري، 1993م، 554/1)، قول الشاعر:

ما كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيطُ الْمُحْنَقُ
(المرزوقي، 2003م، ص 681)

بيان وتفصيل: من النحاة من يرى زيادة كان قياسية بين ما
التعجبية وفعل التعجب، وسماعية فيما عدا ذلك، واختلفوا
في زيادتها بين حرف الجر والاسم المجرور، فذهب فريق إلى
القول بالمخالفة، وذهب آخرون إلى القول بالقياس لورود
شواهد على الفصل بين حرف الجر والاسم المجرور، وفيما
يلي ذكر لتعليق النحاة على شواهد كان الزائدة، دون ذكر
أقوالهم في احتمال أن تكون الناقصة (ابن ولاد، 1996م،
ص 140)، ففي قوله تعالى: (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ
صَبِيًّا)، قيل: زائدة، أي: كيف نكلم من هو في المهد صبيًا،
وقيل: زائدة بمعنى صار، كقول الشاعر:

بتيها قفر والمطبي كَأَظْهَارًا ... قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاخَا
بيوضها (ابن يعيش، 2001م، 4/350)

أي: صارت، فيكون المعنى: كيف نكلم من صار في المهد
صبيًا، وصبيًا نصب على الحال، والعامل فيه: نكلم، وكان ملغاة
في المعنى واللفظ، وإنما هي للتوكيد وتحسين اللفظ، والتقدير:
كيف نكلم من هو في المهد في حال الصبا. (ابن جني،
1998م، 4/118)

واختلفوا في معناها، ف قيل لها وجهان: وجه تلغى فيه عن
العمل ويبقى معناها، نحو: ما كان أحسن زيدا، إذ المراد ما
أحسن زيدا أمس، فالتعجب من زيد في الماضي مع إلغاء عملها،
وهي بذلك في منزلة ظن إذا ألغى عملها وبقي معناها، نحو: زيد
ظننت منطلق، فالمراد: زيد منطلق في ظني.

ووجه تلغى فيه عن العمل والمعنى معا، فلا تكون عاملا
ولا معمولا، ولا معنى لها سوى التأكيد، ودليل ذلك قوله

تعالى: (قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) فكان زائدة
لا معنى لها ولا عمل، إذ لو كان لها معنى أو عمل؛ لخرج
عيسى عليه السلام من اختصاصه بهذا الحكم من بين الناس؛ لأن
الناس كانوا صبيانًا في الماضي؛ لذلك تعجب القوم من أن عيسى
يتكلم في حال الصبا، وكذلك قولهم: إن من أفضلهم كان
زيدا، إذ المعنى أنه في الحال أفضلهم وليس فيما مضى؛ إذ لا
مدح في ذلك، ف(كان) مزيدة لضرب من التأكيد. (ابن
يعيش، 2001م، 4/348)

وللنحاة في دلالة كان الزائدة على الزمن الماضي ثلاثة
آراء:

الأول: أن كان الزائدة تدل على الزمن الماضي، نحو: ما كان
أحسن زيدا (سيبويه، 1988م، 1/73).

الثاني: أن كان الزائدة لا تدل على الزمن الماضي، وإنما تدل
على التوكيد لا غير، كآلية.

الثالث: أن كان الزائدة تدل على الزمن الماضي إذا كان الكلام
خال من قرينة تدل عليه، نحو قولهم: ما كان أحسن زيدا،
وتأتي مؤكدة للقرينة الدالة على الزمن الماضي في الكلام، نحو
قول الشاعر:

فِي حَوْمَةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحَوْثِهَا ... فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

(الفردق، 1984م، 2/305)

فكلمة غمرت تدل على الزمن الماضي، وكان زائدة
مؤكدة لهذه الدلالة. (ابن يعيش، 2001م، 7/99)، وقول
جابر رضي الله عنه: (وَالصُّبْحُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيَهَا بِغَلَسٍ) قيل: كان مع
اسمها زائدة معترضة مؤكدة للجملة قبلها؛ لطول الكلام وبعد
بعضه من بعض، كما جاءت زيادتها واسمها في قول الشاعر:

أرى أمَّ عمروٍ دمعها قدَّ تحذَّرا ... بُكاءً على عمرو وما
كانَ أصبرا (امرؤ القيس، 2004م، 69/1)

قيل زائدة بين ما التعجبية وأفعّل التعجب، أي: ما أصبرها،
وقول الشاعر:

ما كانَ أحسنَ فيكَ العيشَ مُؤْتِنًا ... غَضًّا وأطيبَ في
أصاليكَ الأضلا (عروة بن أذينة، 1996م، ص 68)

أي: ما أحسن، وقول الشاعر:

سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسامى ... على كانَ المُسَوِّمةِ العِرابِ
(السيّري، 2008م، 479/2)

قيل زائدة بين الجار والمجرور، أي: على المسومة العراب،
وحكم النحاة على زيادة كان بين حرف الجر والاسم المجرور
بالقلة، وحكمهم هذا ليس مردّه كثرة الشواهد أو قلتها، لأن
شواهد كان الزائدة تكاد تكون متساوية، وإنما مردّه قلة شواهد
الفصل بين الجار والمجرور، والمتمثلة في شاهدين من الشعر ذكرها
النحاة، منها قول الشاعر:

إنَّ عَمْرًا لا خيرَ في اليومِ عمرو ... إنَّ عَمْرًا مُكثِّرُ الأحزانِ
(ابن مالك، 1982م، 832/2)

أي: لا خير في عمرو اليوم، وقول الشاعر:

لو كنتَ في خَلْقَاءَ أو رأسٍ شاهقٍ ... وليسَ إلى منها
النزولِ سبيلُ (ابن جني، د.ت، ج 395/2)

أي: وليس إلى النزول منها سبيل. (السيوطي، د.ت، ج 4،
ص. 227)، وما حكاها الكسائي عن بعض العرب: اشتريته
بأرى ألف درهم، حيث فصل بين الجار والمجرور بالفعل أرى
المبني للمجهول ونائب الفاعل لإفادة الظن، والتقدير: اشتريته
بألف درهم أرى، أي: كما أظن. (أبوحيان،

فكيف إذا مرَّرتَ بدارِ قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانوا كرام
(الفرزدق، 1984م، 290/2)

قيل زائدة مع اسمها بين الصفة والموصوف، أي: وجيران
لنا كرام. (سيبويه، 1988م، 153/2)، وقول الشاعر:

ما كانَ ضَرَكُ لو مَنَنْتَ ورُيّا ... مَنَّ الفتى وهو المَغِيظُ المَحْنَقُ
قيل زائدة بين المبتدأ والخبر، أي: ما ضرك، وقول

الشاعر:

زَوَدَتِي نَظَرَةً زَادَتْ جَوًى كَبِيدِي ... ما كانَ ضَرَكُ لو
أَكْثَرَتْ مِن زادي (ابن أبي حصينة، 1956م، ص 195)

أي: ما ضرك، وقول الشاعر:

في غَرفِ الجَنَّةِ العليا التي وَجَبَتْ لهم هناك بسعي
كان مشكور (الفرزدق، 1984م، 362/1)

قيل زائدة بين الصفة والموصوف أي: بسعي مشكور،
وقول الراجز:

إلى كِناسٍ كانَ مستعيده، (أبو عبيدة،
1381هـ، 140/2)

أي: إلى كناس مستعيده، وقول الشاعر:

في حَوْمَةٍ عَمَرَتْ أباكَ بحورُها ... في الجاهلية كانَ والإسلام
قيل زائدة بين المتعاطفين، أي: في الجاهلية والإسلام، وقول
الشاعر:

ولَبِستُ سِرْبَالَ الشبابِ أزورها ... ولَنعمَ كانَ شَبِيبَةً
المُخْتال (أبو حيان، 2024م، 212/4)

قيل زائدة بين نعم وفاعلها، أي: ولنعم شبيبة المختال، وقول
الشاعر:

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ حَسَنًا عَنِّي ... أَسِحْرٌ كَانَ طَبَّكَ أَمْ جُنُونُ
(ابن الأسلت، 2010م، ص90)

بيان وتفصيل: إن خير كان يتقدم عليها إذا كان فيه معنى الاستفهام أو الشرط، ويكون منصوبا بـ(كان)، كقوله تعالى: (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ) (يونس:39)، فـ(كَيْفَ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على خير كان، ولكن جاء مرفوعا في حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ وفيه: (أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟)، فلفظ (أي) مرفوع على الابتداء وجملة كان خبره، وخبر كان محذوف تقديره: مربيا وعائلا وسندا لكم، وتقديم الخبر واجب؛ لأنه استفهام، والقياس نصب (أي) خبرا لـ(كان)، والرفع جائز مع قلته ومخالفته. ومن نظائر المخالفة قوله ﷺ: (أَيُّ نَبِيٍّ كُنْتُ لَكُمْ؟)، القياس أن تكون (أي) خبرا مَنصُوبا بقوله: (كنت) وَوَجِبَ تَقْدِيمُهُ لَكُونِهِ استفهاماً، وجاز رفعه على الابتداء وخبره جملة كنت لكم، وخبر كان محذوف، تقديره: داعيا، أو ناصحا لكم (الزجاج، 1988م، 21/3)، وقول الشاعر:

أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا ... تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ
مُتْسَاكِرٌ

أراد الفرزدق بـابن المَرَاغَةِ جَرِيرَ بْنَ الْحَطَفِيِّ، وَكَانَ الْفَرَزْدَقُ قَدْ لَقَّبَ أُمَّهُ بِالْمَرَاغَةِ وَنَسَبَهَا إِلَى أُمِّهَا رَاعِيَةً حَمِيرٍ، وَالْمَرَاغَةُ: الْأَتَانُ. (الأعلم الشنتمري، 1994م، ص79)، وتقدم خبر كان (سكران) لأن فيه معنى الاستفهام، ورفع على الابتداء، وصح وقوعه مبتدأ مع كونه نكرة لأنه واقع في حيز الاستفهام، واسم كان ضمير يعود على سكران، وخبرها ابن المَرَاغَةِ، وجملة كان في محل رفع خبر للمبتدأ سكران.

والقياس والأشهر في إنشاده نصب سكران خبرا لـ(كان)، ورفع ابن المَرَاغَةِ اسما لها، وقيل: إِنْ كَانَ شَأْنِيَّةً وَابْنُ الْمَرَاغَةِ

1998م، 474/2)، وقول أبي عبيدة: "سمعت قيس بن غالب البدر ي يقول: " وَلَدْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْحَرْثِ شَبَّ الْكَلِمَةِ مِنْ بَنِي عَبَسَ لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِثْلَهُمْ"، قيل زائدة بين الفعل ونائبه، أي لم يوجد مثلهم، وقول الخليل حاكيا عن العرب قولهم: "إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا"، قيل زائدة بين إن واسمها، أي: إن من أفضلهم زيدا. (البغدادى، 1997م، 207/9-211)

التعليق والتوجيه: في توجيه المخالفة لثلاثة أقوال، الأول:

نصب لفظه نبي خبرا لكان وتكون ناقصة واسمها آدم، والتقدير أو نبيا كان آدم، والثاني: نصب لفظه آدم خبرا لكان وتكون ناقصة واسمها ضمير مستتر، والتقدير: أو نبي كان آدم، الثالث: وهو الأجود، جعل كان زائدة دالة على الزمن الماضي، لأنه لا يوجد ما يدل عليه غيرها، كما دلت عليه في قولهم: ما كان أحسن زيدا. (أبوحيان، 1998م، 212/4)

5. جواز رفع خبر كان إذا تقدم عليها وكان فيه معنى الاستفهام

خالف رفع (أي) مبتدأ القاعدة في حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟) (ابن الجوزي، 2005م، 78/3)، والقياس نصب (أي) خبرا لـ(كنت) وتقديمه وجوبا لكونه استفهاما. (العكبري، 1986م، ص244)، ومن نظائر المخالفة: قوله ﷺ: (أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ نَبِيٍّ كُنْتُ لَكُمْ؟). (الطبراني، 1994م، 58/3)، وقول الشاعر:

أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا ... تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ
مُتْسَاكِرٌ (الفرزدق، 1987م، 1984م)

وقول الشاعر:

وسكران مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ كَانَ، وقيل: كان زائدة، وقيل: رفع (سكران) بفعل مُضْمَرٍ، كَانَ تَفْسِيرًا لَهُ ودليلاً عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَكَانَ سَكْرَانُ ابْنُ الْمِرَاغَةِ فَاسْتَفْهَمَ عَنْ سَكْرِهِ لَا عَنْهُ فِي نَفْسِهِ. (أبوحيان، 1997م، 4/192)، وقول الشاعر:

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ حَسَنًا عَنِّي ... أَسِحَّرُ كَانَ طَبِّكَ أَمْ جُنُونُ

الطب في بيت الشاعر بمعنى الداء؛ لأنهم توسعوا في استخدام معنى هذه الكلمة حتى أطلقوا على الداء طباً؛ لأنه يحتاج إلى طب، أي: دواء، وإلى طبيب، أي: مداو، ونصب الطب وجعله خبراً، وجعل اسم كان ضمير فيها يعود على السحر، وقيل: السحر اسم كان، والجنون مرفوع بالقطع، وقيل: تامة بمعنى حدث دخلت على المبتدأ والخبر لإفادة مضي الزمان والإبانة عن الحدث (القراز، د.ت، ص 169)، وقول الشاعر:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ ... أَطَيَّ كَانَ أَمْلُكَ أَمْ حِمَارُ (ابن

خالويه، 1992م، 1/227)

يصف الشاعر ابتعاد الناس عن شرف الانتساب، حتى صاروا لا يفرقون بين النسب الشريف والنسب الوضع، لذلك قال الشاعر: لا تسأل في هذا الوقت عن نسب الأمهات، وكلمة ظي مرفوع على الابتداء، وكان اسمها ضمير يعود على الظي، وخبرها أملك، وجملة كان خبر المبتدأ، وحمار مرفوع على القطع، أو أن يكون ظي مرفوعاً بـ(كان مضمرة)؛ لأن ألف الاستفهام بالفعل أولى، فيكون تقديره: أكان ظي كان أملك، ويكون: "كان أملك" تفسيراً لكان المضمرة، وكان المضمرة بمعنى وقع، والظاهرة تفسيراً للمضمرة لتقارب معناهما. (السيراي، 2008م، 1/306)

التعليق والتوجيه: أكثر روايات الحديث جاءت فيها (أي) منصوبة خبراً لـ(كنت)، وجاءت بعض الروايات برفع (أي)؛ لذلك قيل: إن الصَّوَابُ نصب (أي) خبراً لـ(كنت) المتقدم وجوباً لأنه استفهاماً، وقيل: هو منصوب خبراً لـ(كنت)، ويجوز فيه الرفع (العسقلاني، 1390هـ، 13/472)، والأجود توجيه الرفع على الابتداء وتكون جملة كان خبره، وخبر كان محذوف وهذا جائز وإن كان مخالفاً.

6. مجيء خبر كان جملة بقصد التفيخيم والتعظيم

خالف رفع كلمة (خطوة) على الابتداء القاعدة في قوله ﷺ: (إِلَّا كَانَتْ خُطَاهُ خَطْوَةً كَفَّارَةً) (الطبراني، 1984م، 2/24)، والقياس نصب (خطوة) خبراً لـ(كان) (العكبري، 1986م، ص 355). ومن نظائر المخالفة قوله ﷺ: (إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا). (السبكي، 2004م، ص 160)، وقول الأنصاري: (كَانَ هَذَا يَوْمَ الطَّعَامِ فِيهِ كَرِيهٌ). (الساعاتي، د.ت، 13/94)

بيان وتفصيل: إن التحول من المفرد إلى الجملة في الإخبار، فيه تنبيه وتفيخيم وتعظيم، فكلما زاد الإسهاب كان الكلام أفانين وضروباً، وهو أبلغ في المعنى من الالتزام بطريقة واحدة، فقد اعتاد العرب إذا أرادوا تفيخيم أمر أو تعظيمه، أن يأتوا بجملة تفسيرية تكون في موضع الخبر بعد العامل في تلك القضية، تستدعي مزيداً من التشويق، وتتناسب مع الأهمية المراد لفت الانتباه إليها. (ابن يعيش، 2001م، 4/349)، ومن قبيل هذا قوله ﷺ: (كَانَتْ خُطَاهُ خَطْوَةً كَفَّارَةً وَخَطْوَةً دَرَجَةً) برفع خطوة على الابتداء وخبره كفارة؛ لتفيخيم شأن الخروج إلى الصلاة وتعظيم أجر ذلك، حيث خطاه خطوة تحط عنه سيئة، وخطوة ترفعه درجة، وهذا عمل فخم، وأجر عظيم. (ابن جني، 1998م، 2/243)

مخالفا لقياس القاعدة النحوية التي بناها النحاة على
الكثير الغالب من كلام العرب.

2. اختلاف مناهج القدامى في استعمال القياس، فالبصريون
بنوا قياسهم على الكثير الغالب، وأما القليل المخالف
فسموه لغات وحفظوه ولم يقيسوا عليه، وأما الكوفيون
ومن وافقهم من البصريين فلم يشترطوا الكثرة، فيجوز
عندهم القياس على القليل إذا لم يرد ما يخالفه أو ينقضه.
3. القياس عند المحدثين عمل يقوم به المتكلم لا النحاة،
والمقيس عليه هو الحدث الكلامي الذي يتحقق فعلا،
أي: النظم اللغوية العرفية التي تحتزن في ذهن المتكلم
وشعوره من دون مجهود، وليست القواعد المحفوظة المقررة.
4. مخالفة القياس اصطلاحاً هي ما خالف الأكثر وروداً عن
العرب مما هو حجة، أو هي ما كان من كلام على
خلاف القاعدة المطردة مما يحتاج به، سواء كان قليلاً أو
كثيراً في نفسه.

5. القاعدة هي الضابط والحكم الكلي الذي ينطبق على
جزئيات كثيرة، والقانون اللغوي الذي يجمع فروعا من
أبواب كثيرة، ويصف سلوكاً معيناً في تراكيب اللغة.
6. خالف مجيء كلمة (ني) مرفوعة القاعدة في قول أبي ذر رضي الله عنه:
(...أَوْ نَبِيٌّ كَانَ آدَمُ...)، والقياس نصب كلمة (ني) على
أنه خبر (كان) مقدم، و(آدم) اسم (كان)، وفي التعليق
عليها قيل: نصب لفظة نبي خبراً لكان وتكون ناقصة واسمها
آدم، والتقدير أو نبيا كان آدم، وقيل: نصب لفظة آدم خبراً
لكان وتكون ناقصة واسمها ضمير مستتر، والتقدير: أو نبي
كان آدم، وقيل: وهو الأجود، جعل كان زائدة دالة على
الزمن الماضي، لأنه لا يوجد ما يدل عليه غيرها، كما دلت
عليه في قولهم: ما كان أحسن زيدا.

وكذلك قوله ﷺ: (إِلَّا كَانَتْ كَفَارَةً لِّمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا)، فكفارة مبتدأ، وخبره ما بعده، وأخبر
بالجملة لتعظيم شأن حضور صلاة الجمعة لما فيها من تكفير
الذنوب التي بينها وبين الجمعة السابقة لها إلا الكبائر، وقول
الأنصاري: (كَانَ هَذَا يَوْمُ الطَّعَامِ فِيهِ كَرِيهٌ) حيث رفع كلمة
(يوم) على الابتداء وأخبر عنه بما بعده، وهذه الجملة في محل
نصب خبر لـ(كان)، وأخبر بالجملة لبيان مدى حاجته للحم؛
لأن معناه: هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق؛ لذلك قال:
عرفت أنه يوم أكل وشرب، فتعجلت وأكلت وأطعمت أهلي
وجيران، واختلفت الكلمات الدالة على ذلك الاشتواء،
فجاءت (مكروه) في رواية عند أحمد ومسلم بدل كرية، ومعنى
اللحم فيه مكروه -بفتح الحاء- أي: ترك الذبح والتضحية وبقاء
أهله فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه، وجاءت (مقروم) في رواية
عند مسلم وكلها بمعنى يشتهى فيه اللحم. (الساعاتي،
د.ت، 94/13)

التعليق والتوجيه: قيل: الجيد نصب (خطوة) على أن
تكون خبر (كان)، و(كفارة) نعت لخطوة، كما يجوز إعراب
(خطوة) مبتدأ، و(كفارة) خبره؛ لأن التقدير خطوة منها
كفارة وخطوة منها درجة، والذي جوز الابتداء بالنكرة هو
تقدير صفة، ومثاله قولهم: السمن منوان بدرهم، أي: منوان
منه بدرهم، فمنوان نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف
مقدر. (السيوطي، 1994م، 2/117)

7. الخاتمة:

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

1. ما ورد من أحاديث نبوية شريفة في هذا البحث، هي
أحاديث فصيحة لها وجه خرجت عليه وإن كان قليلاً

7. خالف رفع (أي) مبتدأ القاعدة في حديث أبي سعيدٍ الخُدْرِي عن النبي ﷺ: (أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟) والقياس نصب (أَيُّ) خبراً لـ(كنت) وتقديمه وجوباً لكونه استفهاماً، وأكثر روايات الحديث جاءت فيها (أي) منصوبة خبراً لـ(كنت)، وجاءت بعض الروايات برفع (أي)؛ لذلك قيل: إن الصَّوَاب نصب (أَيُّ) خبراً لـ(كنت) المتقدم وجوباً لأنه استفهام، وقيل: هو منصوب خبراً لـ(كنت)، ويجوز فيه الرفع، والأجود توجيه الرفع على الابتداء وتكون جملة (كان) خبره، وخبر كان محذوف وهذا جائز وإن كان مخالفاً.
8. خالف رفع كلمة (خطوة) على الابتداء القاعدة في قوله ﷺ: (...إِلَّا كَانَتْ خُطَاؤُهُ خُطْوَةً كَفَّارَةً، ...) والقياس نصب (خطوة) خبراً لـ(كان)، وقيل في التعليق عليه: الجيد نصب (خطوة) على أن تكون خبر (كان)، و(كفارة) نعت لخطوة، كما يجوز إعراب (خطوة) مبتدأ، و(كفارة) خبره؛ لأن التقدير خطوة منها كفارة وخطوة منها درجة، والذي جوز الابتداء بالنكرة هو تقدير صفة، ومثاله قولهم: السمن منون بدرهم، أي: منون منه بدرهم، فمنون نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف مقدر.

تضارب المصالح

يقر المؤلف بعدم وجود تضارب في المصالح

إقرار بعدم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

يقر المؤلف بأنه لم يستعمل أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد هذا البحث في أي جزء من أجزائه.

المراجع

القرآن الكريم. برواية حفص عن عاصم.

- أنيس، إبراهيم. (1966). من أسرار العربية. ط3. مكتبة الأنجلو المصرية.
- ابن أبي حصينة، الحسن بن عبد الله. (1956). ديوان ابن أبي حصينة. الجمع العلمي العربي.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (2005). جامع المسانيد. مكتبة الرشد.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1998). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. دار الكتب العلمية.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1401هـ). الحجة في القراءات السبع. ط4. دار الشروق.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1982). شرح الكافية الشافية. جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990). شرح تسهيل الفوائد. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ابن ولاد، أحمد بن محمد التميمي. (1996). الانتصار لسيبويه على المبرد. مؤسسة الرسالة.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش. (2001). شرح المفصل. دار الكتب العلمية.
- الزجاجي، أبو القاسم. (1986). الإيضاح في علل النحو. ط5. دار النفائس.
- العكبري، عبد الله بن الحسين. (1986). إعراب الحديث النبوي. ط2. مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب. ط3. مكتبة الخانجي.

- أبو حيان الأندلسي. (2024). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. دار القلم.
- السيوطي، يوسف بن أبي سعيد. (1974). (شرح أبيات سيويه. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب. مكتبة الخانجي.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1994). عقود الرّزّجاء على مُسند الإمام أحمد. دار الجيل.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1993). صحيح البخاري. ط5. دار ابن كثير ودار اليمامة.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. المكتبة التوفيقية.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى. (1381هـ). مجاز القرآن. مكتبة الخانجي.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. (1984). مسند الشاميين. مؤسسة الرسالة.
- أبو قيس بن الأسلت. (د.ت). ديوان أبي قيس. مكتبة دار التراث.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. (د.ت). المعجم الكبير. ط2. مكتبة ابن تيمية.
- الشنتمري، يوسف بن سليمان. (1994). تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. ط2. مؤسسة الرسالة.
- عروة بن أذينة. (1996). ديوان عروة بن أذينة. دار صادر.
- امرؤ القيس بن حجر الكندي. (2004). ديوان امرؤ القيس. ط2. دار المعرفة.
- العسقلاني، أحمد بن علي (ابن حجر). (1390هـ). فتح الباري بشرح البخاري. المكتبة السلفية.
- البغدادى، عبد القادر بن عمر. (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ط4. مكتبة الخانجي.
- الفردق، همام بن غالب. (1987). ديوان الفردق. دار الكتب العلمية.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. ط4. دار العلم للملايين.
- الفيومي، أحمد بن محمد. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية.
- الزبيدي، محمد بن الحسن. (د.ت). طبقات النحويين واللغويين. ط2. دار المعارف.
- القزاز، محمد بن جعفر. (د.ت). ما يجوز للشاعر في الضرورة. دار العروبة.
- الساعاتي، أحمد بن عبد الرحمن. (د.ت). الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. ط2. دار إحياء التراث العربي.
- الكفوي، أيوب بن موسى. (د.ت). الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. مؤسسة الرسالة.
- السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. (2004). معجم الشيوخ. دار الغرب الإسلامي.
- المرزوقي، أحمد بن محمد. (2003). شرح ديوان الحماسة. دار الكتب العلمية.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله. (2008). شرح كتاب سيويه. دار الكتب العلمية.

'Kāna' in Prophetic Hadith: Between Analogy and Contravention

Saleh Mayouf Ibrahim Awad* 

University of Derna, Faculty of Arts, Al-Qubba, Department of Arabic Language, Libya

* Saleh.ibrahim@uod.edu.ly

Received 03- 09 - 2026

Accepted 17- 10- 2026
2026

Published Online 18- 10 -

Abstract

The research addresses grammatical issues related to the missing verb **Kāna**, which appears in the language of the Prophet's Hadith in violation of the grammatical rule that grammarians built from the speech of the Arabs. The research is also a new way to benefit from the language of the Prophet's Hadith in various aspects of the language, by addressing the problem of the Prophet's hadiths narrated with meaning, by presenting them to their counterparts from the word of God Almighty, from the language of poetry, and from the prose words of the Arabs. To reach a prophetic hadith that is correct in terms and eloquent in language, and a step in the direction of studying the language of the prophetic hadith to arrive at a judgment on it, either with authenticity and eloquence, or with error and grammaticality, and an effort that is added to the few efforts made in serving the hadith in terms of studying its words, compared to the efforts made in other aspects such as collecting it, writing it down, interpreting it, and explaining it, and the grammarians' description of the linguistic material of the hadith with error, or their description of the narrator with oversight and change, among the most important things that prompted the researcher to write the research, in addition to the grammarians abandoning it. The language of hadith was cited in their construction of the grammatical base, despite the prophetic hadith having a lofty status in themselves, but they did not pay attention to its language as they did to the language of poetry. To achieve this goal, the researcher followed the inductive and analytical approach, and the research concluded that the prophetic hadiths mentioned in the research, whether they were major, or were from the hadiths of the counterparts, were authentic and eloquent, even if they differed from most of them.

Key words: *Analogy; Grammatical Rule; Contravention; Kāna; Prophetic Hadith*